

Distr.: General
17 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

في الوقت الذي يواصل فيه مجلس الأمن، شهراً تلو الشهر، التصدي لقضية فلسطين وتعالى
نداءات المجتمع الدولي المستمرة داعيةً إياه إلى الاضطلاع بمسؤولياته تمشياً مع واجباته التي يفرضها
الميثاق، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال تقاعس المجلس من خلال تكثيف سياساتها
وممارساتها الهدامة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يزيد من عدم
استقرار الأوضاع ويزعم في تقويض آفاق التوصل إلى حلٍّ سلمي.

وتلجأ إسرائيل بصورة رئيسية، في مساعيها إلى تحقيق الأهداف غير المشروعة للاحتلال، إلى
الخطاب المؤجج للمشاعر والتحريض اللذين تستخدمهما باستمرار وبكثافة مثيرة للجزع. وفي هذا الصدد،
لا بد من استعراض الانتباه إلى التصريحات الاستفزازية التي أدلى بها في الآونة الأخيرة مدير ومؤسس
”صندوق أرض إسرائيل“، آرييه كينغ، وهو الذي يُزعم أنه ”عضو بمجلس بلدية المدينة“. ففي تصريح
نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، دعا كينغ إلى هدم أجزاء من أسوار المدينة القديمة بالقدس الشرقية
المحتلة، فيما يشكّل محاولة جديدة من عددٍ لا يُحصى من المحاولات المستمرة التي تبذلها السلطة القائمة
بالاحتلال لتغيير طابع المدينة وهويتها ومركزها بصورة غير قانونية وترسيخ سيطرتها غير المشروعة على
المدينة بأكملها. وقال كينغ إن إزالة تلك الأسوار التاريخية التي شُيدت في عصر الإمبراطورية العثمانية من
شأنه أن يسهل ربط ”المدينة القديمة مرةً أخرى وإلى الأبد ببقية مناطق المدينة“. إن هذا التصريح ليس
تصريحاً مؤججاً للمشاعر فحسب، بل هو انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة



العديدة بدءاً بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقرار مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) وحتى قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقرار الجمعية د-١٠/٢٠، ولا بد من شجبه وإدانته بقوة.

ولقد أعاد المجتمع الدولي، في قرار تلو الآخر، تأكيداً حظه ضم الأراضي بالقوة ورفض جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها، بما فيها القدس الشرقية، معتبراً أنها تدابير غير مشروعة وأنها لاغية وباطلة. وإلى جانب التأكيد المتكرر لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة في هذا الصدد، أكدت قرارات عديدة أيضاً أن القدس الشرقية تظل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وثمة حاجة ملحة إلى أن يتحرك المجتمع الدولي لدعم تلك القرارات والمبادئ المكرسة فيها، وهي القرارات والمبادئ ذات الأهمية الحاسمة في التصدي لأعمال الاحتلال غير القانونية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من فرص تنفيذ حلّ الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ولا بد لمجلس الأمن، خصوصاً، أن يتحرك لتدعيم قراره ذي الحجية الذي يكرسه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وفيه أكد المجلس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، وأهاب بجميع الدول أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. فالنداءات التي تدعو إلى إزالة أي جزء من أجزاء السور التاريخي المحيط بالمدينة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، حتى ولو كانت خطافية، هي في الواقع نداءات بالغة الخطورة، إذ إنها تعبّر عن ازدراء سافر لسلطة المجلس ومن شأنها أن تؤدي إلى تدهور حاد في الأوضاع المتوترة أصلاً على أرض الواقع مما يفضي بدوره إلى عواقب بعيدة الأثر.

وعلاوة على ذلك، من الضروري التذكير بأن مدينة القدس القديمة واحدة من ٥٤ موقعاً من مواقع التراث العالمي تعتبرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة معرضة للخطر وفقاً للمادة ١١ (٤) من اتفاقية عام ١٩٧٢ لحماية التراث العالمي. وبناءً عليه، تقرر مرة أخرى في الدورة الثانية والأربعين للجنة التراث العالمي الإبقاء على القدس في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وأعيد تأكيد ما لمدينة القدس القديمة وأسوارها من أهمية بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث. وفي هذا الصدد، دُكرت الدول الأعضاء مجدداً "[بـ] أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي غيرت أو التي تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها، وعلى وجه الخصوص 'القانون الأساسي' المتعلق بالقدس الذي صدر مؤخراً، هي تدابير وإجراءات باطلة ويجب إلغاؤها فوراً".

وقد اعترف مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الأمر اعترافاً واضحاً، ودعا كلٌّ منهما إلى حماية البعد والتراث الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة. ويجب عليهما الآن التصرف بحزم للمطالبة بالامتثال للقانون حتى يسهما بشكل ملموس في تخفيف حدة التوترات وعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وأضيف، في هذا الصدد، أن الحوادث من قبيل أعمال التحريض المتكررة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون والمواجهة الأخيرة التي وقعت اليوم بين قوات الاحتلال الإسرائيلية والمصلين المسلمين في الحرم الشريف ومنع خلالها المصلون من دخول الحرم للصلاة، تشكل استنزافات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى تأجيج الحساسيات الدينية وإلى مزيد من عدم الاستقرار ويجب لذلك أن تتوقف فوراً.

ولا بد هنا أن نشير مرة أخرى إلى النداء الذي وجهه مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من أجل اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، ومن أجل منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. ويجب على المجلس أن يعزز مطالبته الطرفين أن يتصرفا وفق أحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس ويبرهننا، عن طريق السياسات والإجراءات على حد سواء، على التزامهما الحقيقي بحلّ الدولتين.

ومن الضروري اتخاذ تدابير جديّة وعملية لدعم مطالبه المجلس هذه ولحمل السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال، وذلك في ضوء مواصلة إسرائيل أنشطتها الاستيطانية وتكثيفها لها في ازدياد سافر لمجلس الأمن. ففي بداية العام، واصلت إسرائيل بصفقة سلوكها غير القانوني هذا إذ كُشِفَ النقاب عن خطط وُضعت لاستيطان أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة غير قانونية، بما يشمل تقارير وردت في ١٠ كانون الثاني/يناير عن خطط للاستيلاء بشكل غير قانوني على ٣٤ فداناً (١٣٩ دونماً) من أراضي قرية دير دبان الواقعة إلى الشمال من رام الله لكي تستخدمها مستوطنة غير قانونية مجاورة. ويجب أن تطالب إسرائيل بوقف وإلغاء كل التدابير غير القانونية من هذا القبيل، ويجب أن تحاسب على هذا الانتهاك وسائر الانتهاكات التي ترتكبها بشكل سافر وصارخ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بلا هوادة اعتداءاتها العسكرية، فثُرَّوَع بذلك السكان المدنيين الفلسطينيين متمعددةً إلحاق الأذى البدني بالأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بلا رادع. وعلى وجه الخصوص، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدامها الوحشي للقوة المميّنة ضد المتظاهرين المدنيين العزل في قطاع غزة الذين ما زالوا يشاركون في احتجاجات مسيرة العودة الكبرى - وهي الآن في أسبوعها الثاني والأربعين - ضد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وما ترتكبه إسرائيل من أعمال حصار وقمع غير قانوني للشعب الفلسطيني الذي لا يزال محروماً ظلماً من الحماية الدولية رغم النداءات المتكررة طلباً للحماية، ومنها ما صدر عن الجمعية العامة.

وآخر ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية امرأة فلسطينية عمرها ٤٣ عاماً اسمها أمل الترامسي لقيت حتفها بعد أن أُطلق عليها النار واخترقت الذخيرة الحية رأسها، وصبي مراهق، هو عبد الرؤوف إسماعيل صلحاً البالغ من العمر ١٤ عاماً، الذي وافته المنية اليوم جراء إصابته بطلقات بالرأس، و ٢٥ مدنياً آخرين أصيبوا بجران إسرائيلية. وأفيد أيضاً بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية استهدفت مجدداً ودون تمييز عرية إسعاف فلسطينية ومسعفين فلسطينيين. وقد بلغ عدد القتلى المدنيين في غزة الآن ما مجموعه ٢٥٧ فلسطينياً لقوا حتفهم منذ بدء مسيرة العودة الكبرى في آذار/مارس ٢٠١٨.

وليس من المغالاة في شيء، بل هو أقل بكثير من الواقع، القول إن الحالة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يمكن السكوت عليها وإنها تتطلب معالجةً فورية لتخفيف حدة التوتر وإنقاذ أرواح المدنيين وكذلك فرص التوصل إلى حلّ عادل وسلمي لهذا النزاع الطويل الأمد الذي لا يزال يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي غياب تدابير للمساءلة يتخذها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بغية احترام القانون الدولي وتنفيذ القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يبدو واضحاً بكل أسف أن إسرائيل سوف تستمر في ممارستها دون خشية من عقاب، مما يزيد من تقويض آفاق السلام وينال من صلاحية القانون الدولي ومصداقية المجلس ذاته.

ولذلك، فإننا نهيئ بمجلس الأمن مجدداً إلى التحرك ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تفي بالتزاماتها وواجباتها بغية ردع السلطة القائمة بالاحتلال عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات، والضغط من أجل وقف الاتجاهات الهدامة على أرض الواقع وعكس مسارها، والتوصل في نهاية المطاف إلى إنهاء هذا الاحتلال العسكري الأجنبي غير القانوني الذي دام لما يقرب من ٥١ عاماً والذي تشكل نهايته الشرط الأساسي لتحقيق سلام عادل ودائم.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٤ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/ES-10/806-S/2019/4)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية الهامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة